

# التحقيق في شبهة التدليس في رواية الإمام البخاري عن الذهلي\*

د. سليمان صالح محمد الشجراوي\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2015/12/19م، تاريخ القبول: 2016/3/27م.  
\*\* أستاذ مساعد/ جامعة الجوف/ المملكة العربية السعودية.

## مقدمة

### ملخص:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد،

فهذا بحث حول التحقيق في شبهة التدليس في رواية الإمام البخاري عن الذهلي، مع التعريف بالتدليس، وأقسامه، وحكمه، وبيان لما وقع بين البخاري والذهلي من خلاف، مع التعريف بهما، وتتبع لمرويات البخاري عن الذهلي.

### أهمية الموضوع وسبب اختياره:

يعد صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، وقد تلقته الأمة بالقبول، ولكننا نجد بين الحين والآخر من يحاول التقليل من شأنه، والطعن فيه، وإثارة الشبهات حوله.

ومن هذه الشبهات اتهام البخاري بالتدليس في روايته عن الذهلي، مستغلين ما حدث بين الإمامين الجليلين من خلاف في مسألة من المسائل، حيث وجدت في بعض المواقع والمنشآت على شبكة الانترنت من يثير هذه الشبهة، بنقل كلام السابقين دون تمحيص وتثبت، ويتخذها مادة للطعن في كتاب البخاري.

ولما وجدت أن هذا الموضوع لم يتناوله أحد بالبحث والتحقيق، أحببت أن أتناوله من جوانبه جميعها، في محاولة جادة للوصول إلى الرأي السديد فيه.

### أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التحقيق في شبهة التدليس في رواية الإمام البخاري عن الذهلي، وبيان مدى ثبوتها، وهل تشكل طعنا في الإمام البخاري، وفي كتاب العظيم؟

كما يهدف البحث إلى الذب عن الإمام البخاري، وبيان مكانته العلمية، والرد على من يحاولون الانتقاص من كتابه العظيم.

### منهج البحث:

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي في جمع مرويات الإمام البخاري عن الذهلي، ومن ثم تتبع طرق الحديث في الكتب الأخرى للمقارنة بين رواية البخاري عن الذهلي بالكتب الأخرى، وذلك من أجل تبين المشكل، وبيان أقوال العلماء في ذلك، والترجيح بينها، ومن ثم مناقشة أقوال المتهمين للبخاري في التدليس، والرد عليهم.

### الدراسات السابقة:

لم أطلع على دراسة أفردت هذا الموضوع بالبحث، ومن الدراسات التي أشارت للموضوع دراسة للأستاذ أبو بكر كافي من جامعة الأمير عبد القادر، عنوانها: التحقيق في اتهام البخاري بالتدليس، تحدث فيها عن اتهام البخاري بالتدليس بشكل عام، دون أن يتعرض بالدراسة والتحليل لما رواه الإمام البخاري عن الذهلي، كما هو المراد من هذا البحث، إذ أن هذه الدراسة تتميز عن سابقتها ببيان مقدار وكيفية رواية الإمام البخاري عن الذهلي، وبيان أقوال العلماء في ذلك، ومناقشة أقوالهم، والرد على من اتهم البخاري بالتدليس في روايته عن الذهلي.

اتهم بعض العلماء الإمام البخاري بالتدليس في روايته عن الذهلي، لما وقع بينهما من خلاف في مسألة من المسائل.

ويهدف هذا البحث إلى التحقيق في هذه الشبهة، ومناقشة مدى ثبوتها، وأقوال العلماء فيها، وذلك من خلال جمع مرويات البخاري عن الذهلي.

وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمه، تضمن المبحث الأول التعريف بالتدليس، وأقسامه، وحكمه، وكذلك التعريف بكل من الإمامين البخاري، والذهلي، وما وقع بينهما من خلاف، أما المبحث الثاني فقد خصص للحديث عن مرويات البخاري عن الذهلي، وأما المبحث الثالث فقد خصص للرد على شبهة التدليس في روايات الإمام البخاري عن الذهلي.

وقد خلصت الدراسة إلى براءة الإمام البخاري من تهمة التدليس في روايته عن الذهلي، وبيان المكانة الكبيرة التي يتمتع بها الإمام البخاري، وكتابه الجامع الصحيح.

الكلمات المفتاحية: شبهة التدليس، رواية الإمام البخاري، الذهلي.

### Investigating the Fraudulence Claims against Imam Al-Bukhārī's Narration of Al-Dhuhālī

### Abstract:

Some Islamic scholars have accused Imam Al-Bukhārī of fraudulence in his narration of Al-Dhuhālī due to a conflict that had occurred between the two.

This study is aimed at investigating this claim, its validity, and the scholars' opinions about it, by discussing the narrations of Al-Bukhārī on Al-Dhuhālī themselves.

The study is divided into an introduction, three discussions, and a conclusion. The first discussion is dedicated to the definition of fraudulence, its sections, and verdict it, in addition to introducing Imam Al-Bukhārī, Imam Al-Dhuhālī, and the conflict that arose between them. The second discussion focuses on the narrations of Al-Bukhārī on Al-Dhuhālī. While the third discussion is dedicated to responding to the fraudulence claims.

The conclusions of this study absolve Imam Al-Bukhārī of fraudulence in his narration on Al-Dhuhālī, and thus clarify the great status of Imam Al-Bukhārī and his book, al-Jamī' as-Sahih.

**Key words:** Fraudulence Claims, Al-Bukhārī's Narration, Al-Dhuhālī

## خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

### المقدمة:

وبينت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة فيه.

وأما المبحث الأول فقد خصصته للتعريفات، وقسمته إلى أربعة مطالب:

◆ المطلب الأول: التعريف بالتدليس، وأقسامه، وحكمه.

◆ المطلب الثاني: التعريف بالإمام البخاري.

◆ المطلب الثالث: التعريف بالإمام الذهلي.

◆ المطلب الرابع: بيان ما وقع بين البخاري والذهلي.

أما المبحث الثاني فقد تحدثت فيه عن مرويات الإمام البخاري عن الذهلي.

وأما المبحث الثالث فقد خصصته للرد على شبهة التدليس في روايات الإمام البخاري عن الذهلي. وقسمته إلى مطلبين:

◆ المطلب الأول: المتهمون للبخاري بالتدليس.

◆ المطلب الثاني: مناقشة ورد.

أما الخاتمة، فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

وفي الختام أسأل الله أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث، وأن يتقبله مني خالصا لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عن أخطائي وعثراتي، إنه سميع مجيب.

## المبحث الأول: تعريفات

وفيه أربعة مطالب:

### المطلب الأول: التعريف بالتدليس، وأقسامه، وحكمه

التدليس لغة من دلس: والدَّلسُ، بالتَّحْرِيكِ: الظُّلْمَةُ. والتَّدْلِيْسُ فِي الْبَيْعِ: كِتْمَانُ عَيْبِ السَّلْعَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي؛ وَمِنْ هَذَا أَخَذَ التَّدْلِيْسُ فِي الْإِسْنَادِ فِي كُلِّ مِنْهَا إِخْفَاءُ شَيْءٍ بِالسُّكُوتِ عَنْهُ<sup>(1)</sup>.

وقد قسم ابن الصلاح التَّدْلِيْسَ إلى قسمين: تَدْلِيْسُ الْإِسْنَادِ، وَتَدْلِيْسُ الشُّيُوخِ<sup>(2)</sup>.

وقسمه غيره إلى ثلاثة أو أكثر<sup>(3)</sup>.

القسم الأول: تَدْلِيْسُ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ أَنْ يَرُوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، مُوَهِّمًا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ مُوَهِّمًا أَنَّهُ قَدْ لَقِيَهُ وَسَمِعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاحِدٌ وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرَ<sup>(4)</sup>.

وقد خالف ابن حجر ابن الصلاح ومن قبله في هذا التعريف، ففرق بين ما إذا روى عن لقيه ما لم يسمع منه، وما إذا عاصره ولم يلقه، فجعل الأول تدليسا، والثاني إرسالا خفيا فقال: والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق، وهو أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو

المرسل الخفي<sup>(5)</sup>. ويلحق بتدليس الإسناد تدليس التسوية وهو أن يسمع الراوي من شيخه حديثا قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ هذا الحديث فيسقط الراوي عنه الرجل الضعيف من بينهما ويروي الحديث عن شيخه عن الأعلى لكونه سمع منه أو أدركه<sup>(6)</sup>.

وقد عده العراقي قسما مستقلا من أنواع التدليس وقال عنه هو شر الأقسام<sup>(7)</sup>.

والقسم الثاني: تَدْلِيْسُ الشُّيُوخِ، وَهُوَ: أَنْ يَرُوِيَ عَنِ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيَسْمِيهِ أَوْ يَكْنِيهِ، أَوْ يَنْسِبُهُ، أَوْ يَصِفُهُ بِمَا لَا يَعْرِفُ بِهِ، كَيَّ لَا يَعْرِفُ<sup>(8)</sup>.

### حكم التدليس:

أولا: تدليس الإسناد، وهو مكروه جدا، ذمُّهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَكَانَ شُعْبَةً مِنْ أَشَدِّهِمْ ذَمًّا لَهُ، حَيْثُ قَالَ: (لَأَنْ أَرْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْلِسَ) وَهَذَا مِنْ شُعْبَةِ إِفْرَاطٍ مَحْمُولٍ عَلَى الْمَبَالِغَةِ فِي الرَّجْرِ عَنْهُ وَالتَّنْفِيرِ<sup>(9)</sup>. وأشده كراهة تدليس التسوية، وهو قاذر فيمن تعدد فعله<sup>(10)</sup>.

ثانيا: أما تدليس الشيوخ، فكراهيته أخف، حيث أنه لم يسقط أحدا، فكل ما فيه تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته<sup>(11)</sup>.

وَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي كِرَاهَةِ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْغُرُضِ الْحَامِلِ عَلَيْهِ، فَقَدْ يَحْمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ شَيْخِهِ الَّذِي غَيْرَ سَمْتِهِ غَيْرَ ثِقَّةٍ، أَوْ كَوْنُهُ مُتَأَخِّرَ الْوَفَاةِ قَدْ شَارَكَهُ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ جَمَاعَةٌ دُونَهُ، أَوْ كَوْنُهُ أَصْغَرَ سِنًا مِنَ الرَّاويِ عَنْهُ، أَوْ كَوْنُهُ كَثِيرَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ فَلَا يَحِبُّ الْإِكْتِرَارَ مِنْ ذَكَرِ شَخْصٍ وَاحِدٍ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(12)</sup>.

وقد تعقب العراقي الحافظ ابن الصلاح فقال: إن المصنف بين الحكم فيمن عرف بالقسم الأول من التدليس ولم يبين الحكم في القسم الثاني، وإنما قال إن أمره أخف، فأردت بيان الحكم فيه للفائدة، وقد جزم أبو نصر بن الصباغ في كتاب العدة، أن من فعل ذلك، لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس، وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره، يجب إلا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في ذلك، لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، وإن كان لصغر سنه، فيكون ذلك رواية عن مجهول، لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه والله أعلم<sup>(13)</sup>.

### حكم رواية المدلس:

قال ابن الصلاح: ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رَوَايَةِ مَنْ عُرِفَ بِهَذَا التَّدْلِيْسِ فَجَعَلَهُ فَرِيقٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ مَجْرُوحًا بِذَلِكَ، وَقَالُوا: لَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ بِحَالٍ بَيْنَ السَّمَاعِ أَوْ لَمْ يَبِينِ. وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ، وَأَنْ مَا رَوَاهُ الْمُدْلِسُ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ لَمْ يَبِينِ فِيهِ السَّمَاعُ وَالْإِتِّصَالُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْسَلِ وَأَنْوَاعِهِ، وَمَا رَوَاهُ بِلَفْظٍ مُبِينٍ لِلْإِتِّصَالِ نَحْوَ (سَمِعْتُ، وَحَدَّثْنَا، وَأَخْبَرْنَا) وَأَشْبَاهَهَا فَهُوَ مَقْبُولٌ مُحْتَجٌّ بِهِ. وَهَذَا لِأَنَّ التَّدْلِيْسَ لَيْسَ كَذِبًا، وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِبْهَامِ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ<sup>(14)</sup>.

وفرق أهل العلم بين من لا يدلس إلا عن الثقات وغيرهم، فمن كان لا يدلس إلا عن الثقات، كان تدليسه مقبولا وإلا فلا<sup>(15)</sup>.

والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع دون ما

### المطلب الثالث: التعريف بالإمام الذهلي

محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن زويب الذهلي الحافظ أبو عبد الله النيسابوري، عالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان<sup>(31)</sup>، ولد سنة بضع وسبعين ومائة<sup>(32)</sup>، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين<sup>(33)</sup>. وبلغ ستا وثمانين سنة<sup>(34)</sup>.

وقال الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والثقات المأمونين، صنف حديث الزهري وجوده<sup>(35)</sup>.

وقال ابن حبان: كان متقنا من الجماعين للحديث، والمواظبين عليه<sup>(36)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي بالري، وهو ثقة صدوق، إمام من أئمة المسلمين<sup>(37)</sup>، وقال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري، وكان أمير المؤمنين في الحديث<sup>(38)</sup>.

وقال النسائي: ثقة ثبت، أحد الأئمة في الحديث، وقال ابن خزيمة: ثنا محمد بن يحيى الذهلي إمام أهل عصره بلا مدافعة،<sup>(39)</sup> قال الذهبي: انتهت إليه رئاسة العلم والعظمة والسؤدد ببلده، كانت له جلاله عجيبة بنيسابور، من نوع جلاله الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة<sup>(40)</sup>.

### المطلب الرابع: بيان ما وقع بين البخاري والذهلي

قال الحاكم أبو عبد الله في تاريخه: قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومائتين، فأقام بها مدة، يحدث على الدوام، قال: فسمعت محمد بن حامد البزار يقول: سمعت الحسن بن محمد بن جابر يقول: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: اذهبوا إلي هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه. قال: فذهب الناس إليه فأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى قال فتكلم فيه بعد ذلك<sup>(41)</sup>. وحسده<sup>(42)</sup>.

وقال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت واليا ولا عالما فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محمد بن يحيى الذهلي: لا تسألوه عن شيء من الكلام فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه. قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار، والسطوح، فلما كان اليوم الثاني، أو الثالث من يوم قدومه، قام إليه رجل، فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، قال فوقع بين الناس اختلاف، فقال بعضهم: قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل، فوقع بينهم في ذلك اختلاف، حتى قام بعضهم إلى بعض، قال فاجتمع أهل الدار فأخرجوه<sup>(43)</sup>.

وقال أبو حامد بن الشرقي سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق مبتدع، ولا يجالس، ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه<sup>(44)</sup>.

قال البخاري: من زعم من أهل نيسابور، وسمى غيرها من البلدان بلادا كثيرة أنني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله إلا أنني قلت أفعال العباد مخلوقة<sup>(45)</sup>.

ومن هنا يتضح لنا براءة الإمام البخاري مما نسب إليه في مسألة اللفظ، وأن ما حصل بينه وبين الذهلي ما هو إلا من باب ما

رواه بلفظ محتمل<sup>(16)</sup>. وأما تدليس الشيوخ فلا شك بقبول روايته إذا عرفنا من يروي عنه، باستثناء من يفعل ذلك تمعدا لإخفاء راو ضعيف، كما نقل العراقي عن أبي نصر الصباغ.

### المطلب الثاني: التعريف بالإمام البخاري

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله الجعفي البخاري الإمام في علم الحديث صاحب الجامع الصحيح والتاريخ والتصانيف الكثيرة، فهو أشهر من أن يعرف<sup>(17)</sup>.

ولد في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين، وقد كان صغيرا في الكتاب، قال البخاري: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، ثم خرجت من الكتاب فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره<sup>(18)</sup>.

وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي ونشأ يتيما ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع من شيوخ بلده<sup>(19)</sup>. يقول: حججت، ورجع أخي بأمي وتخلفت في طلب الحديث<sup>(20)</sup>. قال فلما طعنت في ثمان عشرة وصنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أنني كرهت أن يطول الكتاب<sup>(21)</sup>.

قال البخاري دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين<sup>(22)</sup>.

أما عن السبب الباعث لتأليفه جامعه الصحيح فيقول: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال لو جمعتم كتابا مختصرا صحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح<sup>(23)</sup>.

وذكر أيضا سببا آخر فقال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تدب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح<sup>(24)</sup>.

وقال لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر، وما كتبت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين<sup>(25)</sup>. ويقول: أخرجت هذا الكتاب يعني الصحيح من زهاء ست مائة ألف حديث<sup>(26)</sup>. وقال: صنفت كتابي في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته<sup>(27)</sup>، وقد استمر في تصنيفه ست عشرة سنة<sup>(28)</sup>. وقد تلقت الأمة كتابه بالقبول، وأثنى عليه العلماء ثناء كبيرا، قال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل، وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري، وقال له مسلم: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك<sup>(29)</sup>.

توفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت لغرة شوال من سنة ست وخمسين ومائتين<sup>(30)</sup>.

قال المزي: ذكر أبو نصر الكلاباذي، وأبو مسعود الدمشقي وغيرهما أنه مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ فَارَسِ الدَّهْلِيِّ، وقيل إنه مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ جَبَلَةَ الرَّافِقِيِّ، وليس هذا القول بشيء، والله أعلم<sup>(53)</sup>

قلت: والراجح ما رجحه المزي ويؤيده أن هذا الحديث رواه ابن الجارود قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ بِهِ<sup>(54)</sup>، ورواه ابن خزيمة كذلك من حديث مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ بِهِ<sup>(55)</sup>.

### الحديث الثاني:

قال البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبِ بْنِ عَطِيَّةِ الدَّمَشَقِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الرَّبِيعِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أُمِّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ<sup>(56)</sup>، فَقَالَ: (اسْتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ فِيهَا النُّظْرَةَ)<sup>(57)</sup>

قال ابن حجر:

قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ الْحَاكِمُ وَالْجَوْزِقِيُّ وَالْكَلابِيزِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ وَمَنْ تَبِعَهُمْ: هُوَ الدَّهْلِيُّ نَسَبَ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ، فَإِنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ فَارَسٍ، وَقَدْ كَانَ أَبُو دَاوُدَ يَرَوِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى فَيَنْسِبُ أَبَاهُ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ أَيْضًا، فَيَقُولُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارَسٍ. قَالُوا: وَقَدْ حَدَّثَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَارُودِ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الدَّهْلِيِّ وَهِيَ قَرِينَةٌ فِي أَنَّهُ الْمُرَادُ وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ هُنَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الدَّهْلِيِّ فَانْتَفَى أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ جَبَلَةَ الرَّافِعِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ بِنِ عَدِيِّ فِي شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ أَيْضًا حَدِيثَ الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الدَّهْلِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبِ بْنِ عَطِيَّةِ الْمَذْكُورِ<sup>(58)</sup>.

### الحديث الثالث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةِ، وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ رَجُلٌ يَخْرُجُ حَبْوًا...) <sup>(59)</sup>

قال ابن حجر: قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ فَقِيلَ هُوَ الدَّهْلِيُّ، نَسَبَ لَجَدِّ أَبِيهِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْحَاكِمُ وَالْكَلابِيزِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ وَقِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ جَبَلَةَ الرَّافِعِيِّ وَبِذَلِكَ جَزَمَ أَبُو أَحْمَدُ بْنُ عَدِيِّ وَخَلْفَ الْوَأَسِطِيِّ فِي الْأَطْرَافِ<sup>(60)</sup>.

القسم الثالث: ما رواه عنه منسوباً إلى جده (محمد بن عبد الله)

### الحديث الأول:

قال البخاري: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أُمَّ الرَّبِيعِ بِنْتَ الْبَرَاءِ، وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سَرَّاقَةَ، آتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَلَا تَحَدَّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ، وَكَانَ قَتَلَ

يُحْصَلُ بَيْنَ الْأَقْرَانِ مِنْ تَنَافُسٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا الْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ طَاعَنًا فِي كِلَا الْإِمَامَيْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

## المبحث الثاني: مرويات الإمام البخاري عن الذهلي

روى الإمام البخاري، عن محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، في صحيحه، ولم يصرح به، بل يقول تارة ثنا محمد، وتارة ثنا محمد بن عبد الله، وتارة محمد بن خالد، ولم يقل في موضع ثنا محمد بن يحيى<sup>(46)</sup>.

وقد ذكر الكلاباذي أن البخاري روى عنه في (الصوم) و (الطب) و (الجنائز) و (العقود) وغير موضع فقال مرة (نا مُحَمَّدٌ) لم يزد عليه، وقال ثانية (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) نسبه إلى آخره، وقال ثالثة (نا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ) نسبه إلى جد أبيه، ولم يقل في موضع من الجامع (ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدَّهْلِيِّ) مُصْرَحًا<sup>(47)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك فقد وجدت أنه روى عنه في رواية ونسبه إلى جد أبيه وقبيلته معا (مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الدَّهْلِيِّ).

قال الحاكم: روى عنه البخاري نيفاً وأربعين حديثاً<sup>(48)</sup>.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري روى عنه أربعة وثلاثين حديثاً<sup>(49)</sup>.

والسبب في اختلاف العلماء في عدد ما رواه الإمام البخاري عن الذهلي يعود إلى اختلافهم في تمييز المهمل في بعض الروايات. وقد قمت بتتبع هذه الروايات، وقسمتها إلى أربعة أقسام.

### القسم الأول: ما رواه عنه منسوباً إلى جد أبيه وقبيلته معا (محمد بن خالد الذهلي)

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الدَّهْلِيِّ، حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثَمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: (إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطِ مِنَ الْأَمِيرِ)<sup>(50)</sup>

قلت: هذه الرواية ليس فيها أي لبس، بل هي بمنزلة تصريح باسمه من وجهين:

♦ الوجه الأول: التصريح باسمه الأول مع القبيلة (محمد الذهلي)

♦ الوجه الثاني: لا يوجد في شيوخ البخاري ذهلي غيره، فلو اكتفى بقوله: حدثنا الذهلي لكانت كافية، فما بالنا وقد أضفنا إلى ذلك اسمه واسم جد أبيه؟.

ومما يؤكد ذلك أن هذا الحديث رواه الترمذي من حديث مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، نَحْوَهُ<sup>(51)</sup>

القسم الثاني: ما رواه عنه منسوباً إلى جد أبيه (محمد بن خالد)

### الحديث الأول:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ)<sup>(52)</sup>

يَوْمَ بَدَأَ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرِبٌ (61) .. (62)

سَابِقُ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ (74)

قَالَ أَبُو نَصْرٍ يُقَالُ إِنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهْلِيُّ (75)، وَبِهَذَا جَزَمَ ابْنُ حَجْرٍ فَقَالَ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهْلِيُّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خُرَيْمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى (76)، بِهِذَا يَتَرَجَّحُ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهْلِيُّ.

#### الحديث السادس:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَاتِ الذِّي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ) (77)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبْيَانِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ وَالْحَدِيثَ الَّذِي لِيهِ: لَمْ يَنْسَبْ أَحَدًا مِنْ شَيْخَانَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَمْ يَقُلْ أَبُو نَصْرٍ فِيهِمَا شَيْئًا (78).

وَقَدْ جَزَمَ الْمَزِي بِأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهْلِيُّ، وَقَدْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ حَجْرٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَهُ فَقَالَ: وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي بَدَأِ الْخَلْقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْرَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي التَّلْحِجِّ وَهَمَّا مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ وَرَوَى أَيْضًا فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ وَهُمْ أَعْلَى مِنْ طَبَقَةِ الْمَخْرَمِيِّ وَمَنْ مَعَهُ، وَرَوَى أَيْضًا بِوَسْطَةِ تَارَةٍ وَبِغَيْرِ وَسْطَةٍ أُخْرَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، وَهُوَ أَعْلَى مِنْ طَبَقَةِ بَنِي نَمِيرٍ، وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ، فَقَدْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ بَنِي عَوْنٍ شَيْخِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ شَيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ فَطَلَى هَذَا لَمْ يَتَّعِينَ مَنْ هُوَ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (79). قُلْتُ: وَلَمْ أَجِدْ مَا يَثْبُتُ أَنَّهُ الذَّهْلِيُّ.

#### الحديث السابع:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ وَقْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ أَبِي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ: (أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حَرَمَةٍ...) (80)

قَالَ الْحَاكِمُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا، هُوَ الذَّهْلِيُّ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبْيَانِيُّ لَمْ أَرَهُ مَنْسُوبًا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: وَعَلَى قَوْلِ الْحَاكِمِ فَيَكُونُ نَسَبُ لَجَدِهِ، لِأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ فَارِسٍ وَقَدْ حَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمَخْرُومِيِّ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي التَّلْحِجِّ وَعَنْ غَيْرِهِمَا (81). وَلَمْ أَجِدْ مَا يَرِجَحُ أَنَّهُ الذَّهْلِيُّ.

القسم الرابع: ما رواه عن محمد غير منسوب لأحد (حدثنا محمد لا يزيد على هذا)

وهذا القسم من باب المهمل، والمهمل هو أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم

قَالَ أَبُو نَصْرٍ الْكَلَابَاذِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهْلِيُّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ وَنَسَبَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنِ السَّكَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمَخْرَمِيِّ قَاضِي بَغْدَادَ، وَمَا قَالَ أَبُو نَصْرٍ أُولَى (63).

وَمَا يَرِجَحُ مَا قَالَهُ الْكَلَابَاذِيُّ أَنَّ الْحَدِيثَ رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذَّهْلِيِّ بِنَفْسِ إِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ (64)

#### الحديث الثامن:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ (غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، فَذَكَرَ: خَيْبَرَ، وَالْحَدِيبِيَّةَ، وَيَوْمَ حُنَيْنٍ، وَيَوْمَ الْقَرْدِ) قَالَ يَزِيدُ: (وَنَسِيتُ بَقِيَّتَهُمْ) (65)

قَالَ أَبُو نَصْرٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهْلِيُّ نَسَبَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى جَدِّهِ (66)

وَفِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ حَيَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَمَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ تَسَعُ غَزَوَاتٍ أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا (67)، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، فَقَدْ يَكُونُ هُوَ الْمَقْصُودُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

#### الحديث التاسع:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ، أَخْبَرَنَا الْمَغِيرَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّهُ لِيَأْتِي الرَّجُلَ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَرِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحٌ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: اقْرَأُوا، ﴿فَلَا نَقِيمَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَنًا﴾ (68)

نَسَبَهُ الْحَاكِمُ وَأَبُو نَصْرٍ الْكَلَابَاذِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهْلِيُّ (69)

وَلَمْ أَجِدْ مَنْ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الذَّهْلِيِّ، وَلَكِنْ مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَاكِمُ وَالْكَلَابَاذِيُّ أَنَّ الذَّهْلِيَّ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمٍ كَمَا سَيَمُرُ مَعْنَا فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ كَذَلِكَ عَنْ ابْنِ بَكِيرٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ (70)، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمَادِ بْنِ زُعْبَةَ قَالَ: نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ بِهِ، وَقَالَ: لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ إِلَّا الْمَغِيرَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَفَرَّدَ بِهِ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ (71).

#### الحديث العاشر:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّنَافِئِيُّ، عَنِ الْعَوَّامِ، قَالَ: سَأَلْتُ مُجَاهِدًا، عَنْ سَجْدَةٍ فِي ص، فَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: مَنْ أَيْنَ سَجَدْتُ؟ فَقَالَ: أَوْ مَا تَقْرَأُ: ﴿وَمَنْ ذَرِيَّتَهُ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾. ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدُهُ﴾... (72)

قَالَ أَبُو نَصْرٍ: أَرَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهْلِيُّ (73)، وَقَدْ قَمْتُ بِتَتَبِيعِ طَرِيقِ الْحَدِيثِ فَلَمْ أَجِدْ مَنْ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الذَّهْلِيِّ.

#### الحديث الحادي عشر:

قَالَ الْبُخَارِيُّ: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

## المطلب الأول: المتهمون للبخاري بالتدليس

- أولاً: الحافظ ابن منده: لقد ذكر كثير من العلماء أن الحافظ ابن منده اتهم البخاري بالتدليس (90)، ومن هؤلاء الحافظ العراقي في كتابه (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح) فقال: وليس البخاري مدلساً، ولم يذكره أحد بالتدليس، فيما رأيت، إلا أبا عبد الله بن منده، ثم عقب على كلامه بقوله: وهو مردود عليه ولم يوافقه عليه أحد علمته<sup>(91)</sup>. وكذلك الحافظ برهان الدين العجمي في كتابه (التبيين لأسماء المدلسين)، فقد ذكر الإمام البخاري في كتابه وأشار إليه بعلامة (ت) أي تمييز بمعنى أنه ذكر في المدلسين وليس منهم، وأورد فيها اتهام ابن منده له<sup>(92)</sup>. وذكر ذلك السيوطي فقال: وأفرط ابن منده فقال: حيث قال البخاري (قال لنا) فهو إجازة، وحيث قال (قال فلان) فهو تدليس، ورد العلماء عليه ذلك ولم يقبلوه<sup>(93)</sup>.

- ثانياً: الكلاباذي: وقد ذكر الكلاباذي ما يفهم منه اتهامه للبخاري بالتدليس دون أن يذكر ذلك صراحة فقال: أن البخاري روى عنه في (الصوم) و (الطب) و (الجنائز) و (العنق) وغير موضع فقال مرة (نا محمد) لم يزد عليه وقال ثانية (حدثنا محمد بن عبد الله) نسبه إلى آخره وقال ثالثة (نا محمد بن خالد) نسبه إلى جد أبيه ولم يقل في موضع من الجامع (ثنا محمد بن يحيى الذهلي) موضحاً<sup>(94)</sup>.

- ثالثاً: الحافظ الذهبي: ذكر الذهبي في ترجمة الذهلي أنه ممن روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري، قال: ويدلسه كثيراً، لا يقول: محمد بن يحيى، بل يقول: محمد فقط، أو محمد بن خالد، أو محمد بن عبد الله ينسبه إلى الجد، ويعمي اسمه لمكان الواقع بينهما، غفر الله لهما<sup>(95)</sup>.

وقال الذهبي في الموقظة: قد يؤدي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة، فيرد خبره الصحيح، فهذه مفسدة، ولكنها في غير (جامع البخاري) ونحوه، الذي تقرر أن موضوعه للصالح. فإن الرجل قد قال في جامعه: (حدثنا عبد الله)، وأراد به: ابن صالح المصري. وقال: (يعقوب)، وأراد به: ابن كاسب<sup>(96)</sup>.

وقال في ترجمة ابن صالح المصري: وقد روى عنه البخاري في الصحيح على الصحيح، ولكنه يدلسه، فيقول: حدثنا عبد الله ولا ينسبه، وهو هو<sup>(97)</sup>.

## المطلب الثاني: مناقشة ورد

مما سبق يتبين أن اتهام ابن منده للبخاري يتعلق بتدليس الإسناد، واتهام الذهبي، وما يفهم من كلام الكلاباذي، يتعلق بتدليس الشيوخ، وهو المراد من هذا البحث في التحقيق في شبهة التدليس في رواية البخاري عن الذهلي، حيث أنها تتعلق بتدليس الشيوخ.

ونظراً لارتباط قسيمي التدليس ببعضهما يرى الباحث أنه من المفيد أن يشير إلى بعض ردود العلماء في الرد على شبهة تدليس الإسناد أولاً، والتي قد يفاد منها في الرد على شبهة تدليس الشيوخ ثانياً.

قال العراقي بعد أن أورد كلام ابن منده: وهو مردود عليه ولم يوافقه عليه أحد علمته. والدليل على بطلان كلامه أنه ضم مع البخاري مسلماً في ذلك، ولم يقل مسلم في صحيحه بعد المقدمة عن

يتميزاً بما يخص كل واحد منهما<sup>(82)</sup>.

والفرق بين المبهم والمهمل، أن المبهم لم يذكر له اسم، والمهمل ذكر اسمه مع الاشتباه، ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد غير منسوب، أو عن محمد غير منسوب<sup>(83)</sup>.

والإهمال يضر إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً؛ لأنه لا ندري من الشخص المروي عنه هنا. فربما كان الضعيف منهما، فيضعف الحديث، أما إذا كانا ثقتين، فلا يضر الإهمال بصحة الحديث؛ لأن أيهما كان المروي عنه فالحديث صحيح، وبما أن البخاري قد التزم الصحة في كتابه، وتلفت الأمة لكتابه القبول فإن ذلك لا يضر، والله تعالى أعلم.

ومن جانب آخر فقد قام العلماء بتتبع ما في صحيح البخاري من المهمل وعرفوا به، ومن أفضل ما ألف في ذلك كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل للجيباني، إذ قام بجمع ما في صحيح البخاري من المهملات وتمييزها، وقال في مقدمته: (هذا كتاب يشتمل على التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري رحمه الله في كتابه وأهمل أنسابهم، وذكر ما يعرفون به، من قبائلهم، وبلدانهم، مثل ما يقول حدثنا محمد حدثنا أحمد ولا ينسبهما، وحدثنا إسحاق ولا يزيد على ذلك شيئاً)<sup>(84)</sup>.

وكذلك ما فعله ابن حجر في مقدمة فتح الباري إذ أفرد الفصل السابع في تبين الأسماء المهمة التي يكثر اشتراكها كمحمد<sup>(85)</sup>.

وتصل أحاديث هذا القسم إلى ما يزيد عن عشرين حديثاً، حيث يصعب تحديدها بالضبط لاختلاف العلماء في بعضها في تحديد اسم شيخ البخاري ممن اسمه (محمد).

وسأكتفي بحديثين من هذا القسم، خشية الإطالة من جهة، ولأنهما لا يدخلان في باب التدليس من جهة أخرى، والله أعلم.

## الحديث الأول:

قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، عن الأوزاعي، قال: أخبرني ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (حق المسلم على المسلم خمس...)<sup>(86)</sup>

قال الجيباني: لم ينسب محمدًا هذا أحد من شيوخنا، وذكر أبو نصر في كتابه فقال: يقال إنه محمد بن يحيى الذهلي<sup>(87)</sup>، وقد قمت بتخريج طرق الحديث فلم أجد من رواه من حديث الذهلي.

## الحديث الثاني:

قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا الليث، حدثنا ابن أبي جعفر، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن الملائكة تنزل في العنان: وهو السحاب...)<sup>(88)</sup>

وشيخ البخاري في هذا الحديث هو الذهلي، فقد رواه ابن منده من طريق عن محمد بن يحيى قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم به<sup>(89)</sup>.

## البحث الثالث: الرد على شبهة التدليس في روايات الإمام البخاري عن الذهلي

وفيه مطلبان:

أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدلك على توهين كلام ابن منده<sup>(98)</sup>.

وقد أفرد الحافظ ابن حجر فصلاً مستقلاً في مقدمته على شرح البخاري عنوانها: في بيان السبب في إيزاده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة وشرح أحكام ذلك، حيث بين فيه أن ما حذف من مُبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد هو المعلق<sup>(99)</sup> ثم ذكر مثالا على ذلك وعقب عليه بقوله: ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسا عنهم فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من عاداته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقترض ذلك أن من لم يعرف ذلك من عاداته كان الأمر فيه على الاحتمال. والله تعالى أعلم<sup>(100)</sup>

وقد ذكر ابن حجر في كتابه (نزهة النظر) أن من صور المعلق: أن يحذف من حديثه ويضيفه إلى من فوقه، ثم قال: فإن كان من فوقه شيخاً لذلك المصنف: فقد اختلف فيه: هل يسمى تعليقاً أو لا؟

والصحيح في هذا: التفصيل: فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس قضي به، وإلا فتعليق<sup>(101)</sup>.

وقد ثبت بالنص والاستقراء أن البخاري لا يستعملها بقصد التدليس، أما النص فقد روى ابن حجر بسنده عن محمد بن أبي حاتم قال سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث فقال: (يا أبا فلان أتراي أدلس، وأنا تركت عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر) قال ابن حجر: يعني إذا كان يسمح بترك هذا القدر العظيم كيف نشره لقدر يسير فحاشاه من التدليس المذموم<sup>(102)</sup>.

وأما بالاستقراء فقد نص ابن حجر بعد دراسته المتأنية للأحاديث المعلقة في صحيح البخاري أن ما يرويه عن شيوخه بلفظ (قال) هو من باب التعليق فقال: والمختار الذي لا محيد عنه أن حكمه مثل غيره من التعاليق<sup>(103)</sup>.

بعد أن تبين لنا نفي تهمة تدليس الإسناد عن البخاري، ننتقل لمناقشة تهمة تدليس الشيوخ في رواية البخاري عن الذهلي.

لقد تبين لنا من خلال المبحث الثاني أن روايات الإمام البخاري عن الذهلي جاءت على أربعة أنواع: فمرة يقول حدثنا محمد بن خالد الذهلي ينسبه إلى جد أبيه وقبيلته معا، ومرة يقول حدثنا محمد بن خالد ينسبه إلى جد أبيه فقط، ومرة يقول حدثنا محمد بن عبد الله ينسبه إلى جده، ومرة يقول حدثنا محمد لا يزيد على هذا. أما النوع الأول فقد ورد في حديث واحد، وليس فيه لبس، إذ لا يوجد في شيوخ البخاري من اسمه محمد الذهلي غيره، وهي بمنزلة تصريح باسمه، فلو اكتفى بقوله: حدثنا الذهلي لكان تصريحاً بالرواية عنه، فما بالنا وقد أضاف إلى ذلك اسمه واسم جد أبيه.

وأما النوع الثاني ممن رواه بقوله حدثنا محمد بن خالد منسوباً إلى جد أبيه فقط، فقد ورد ذلك في ثلاثة أحاديث، قد اختلف فيها العلماء فقيل هو الذهلي، وبذلك جزم الحاكم والكلاباذي، وأبومسعود، وقيل محمد بن خالد بن جبلة الرافعي، قال ابن حجر: وليس هذا القول بشيء<sup>(104)</sup>، ومما يرجح أنه الذهلي، أن الحديث الأول منها، رواه ابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي بنفس إسناد البخاري، والحديث الثاني، رواه كذلك ابن الجارود والإسماعيلي، وأبو نعيم، كلهم من حديث محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب بن عطية المذكور، بالإضافة إلى ذلك فإن البخاري روى

حديثاً واحداً كما أشرنا في النوع الأول عن محمد بن خالد الذهلي ينسبه إلى جد أبيه وقبيلته معا، بينما لم نجد أية رواية يذكر فيه اسم محمد بن خالد بن جبلة الرافعي ينسبه فيها إلى جده أو قبيلته.

وأما النوع الثالث ممن يقول فيها حدثنا محمد بن عبد الله ينسبه إلى جده، فقد ورد في ذلك سبعة أحاديث، في معظمها رجح العلماء أنه الذهلي، وفي بعضها أشار ابن حجر أنه يصعب تعيين شيخ البخاري فيها لأنه روى عن عدد من الشيوخ بنفس الاسم<sup>(105)</sup>.

وأما ما رواه من النوع الرابع عن محمد غير منسوب لأحد، فهو من باب المهمل، والإهمال يضر إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، وبما أن البخاري التزم في كتابه الصحة، وأنه لا يورد في كتابه إلا حديثاً صحيحاً، فإن المهمل فيه لا يضر، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد تتبع العلماء ما فيه من المهمل وعرفوا به، ومن أفضل ما ألف في ذلك كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل للجباني، حيث قام بجمع ما في صحيح البخاري من المهمات وتمييزها، وكذلك ما فعله ابن حجر في مقدمة فتح الباري حيث أفرد الفصل السابع في تبين الأسماء المهمل التي يكثر اشتراكها كمحمد<sup>(106)</sup>

وقد قمت بإحصاء من روى له البخاري ممن اسمه (محمد) من خلال كتاب الباجي، (التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح) فوجدتهم مائة وسبعة وأربعين راوياً<sup>(107)</sup>، وقد تتبعت أسماء شيوخه منهم ممن ذكرهم ابن حجر في تبين الأسماء المهملة، فكانوا ما يقارب سبعة عشر شيخاً، وقد نظرت في ترجمتهم من خلال كتاب (تقريب التهذيب) فوجدتهم كلهم ثقات باستثناء محمد بن جعفر الفيدي العلاف، قال عنه ابن حجر: مقبول<sup>(108)</sup>.

وقال عنه في التهذيب: روى عنه البخاري حديثاً واحداً في الهبة، قال حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر، ولم يذكر نسبه، والذي أظن أنه القومسي فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر، بخلاف هذا، والقومسي ثقة حافظ بخلاف هذا فإن له أحاديث خولف فيها<sup>(109)</sup>.

وكذلك فإن من شيوخ البخاري محمد بن يزيد الكوفي، ظنه ابن عدي أبا هشام محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، الكوفي، وهو ليس بالكوفي، وقد تعقبه ابن حجر فقال: محمد بن يزيد الحزامي، الكوفي، البزاز، صدوق من العاشرة، يقال هو الذي روى عنه البخاري، فظنه ابن عدي أبا هشام المذكور قبل ترجمتين وقد فرق البخاري بينهما في التاريخ وأبو حاتم الرازي<sup>(110)</sup>.

وروى البخاري حديثاً واحداً عن محمد بن عمرو عن المكي بن إبراهيم قيل هو البلخي وقيل المروزي وقيل زنيح وقيل ابن جبلة<sup>(111)</sup>. وجزم الحاكم والكلاباذي بأنه محمد بن عمرو السواق البلخي ويؤيده أن المكي شيخه بلخي والله أعلم<sup>(112)</sup>، والبلخي صدوق<sup>(113)</sup>.

◀ وبعد، فهل يعد هذا التنوع في رواية الإمام البخاري عن الذهلي من باب تدليس الشيوخ؟ وهل يؤدي ذلك إلى الطعن في الإمام البخاري؟

وبعد الدراسة العميقة للأمر يرى الباحث أن مجرد التنوع في الرواية لا يمكن أن يعد ذلك تدليسا، ولا يعد مطعنا، للأسباب التالية:

- أولاً: لقد بين العلماء أن المقصود بتدليس الشيوخ هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكتنيه، أو ينسبه،

فيه إلا تضييع للمروري عنه وتوعير لطريق معرفته على من يروم ذلك<sup>(120)</sup>، وبناء على ذلك فإن رواية البخاري عن الذهلي بهذه الطريقة لا تعيب البخاري، فلا يقصد بها إخفاء ضعيف، أو غير ذلك، فالذهلي كما مر بنا في ترجمته إمام حافظ.

ومن هنا يتبين لنا بوضوح براءة الإمام البخاري من تهمة التدليس في روايته عن الذهلي.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد، فقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

♦ أولاً: روى الإمام البخاري عن الذهلي ما يقارب أربعة وثلاثين حديثاً.

♦ ثانياً: تنقسم روايات الإمام البخاري عن الذهلي إلى أربعة أقسام: فمرة يقول حدثنا محمد بن خالد الذهلي ينسبه إلى جد أبيه وقبيلته معا، ومرة يقول حدثنا محمد بن خالد ينسبه إلى جد أبيه فقط، ومرة يقول حدثنا محمد بن عبد الله ينسبه إلى جده، ومرة يقول حدثنا محمد لا يزيد على هذا.

♦ ثالثاً: براءة الإمام البخاري من تهمة تدليس الشيوخ في روايته عن الذهلي، حيث لم يثبت أن البخاري قد فعل ذلك بقصد الإيهام، فمجرد الرواية عن شخص بألفاظ مختلفة لا يعد تدليساً، ولعله فعل ذلك من باب التفنن والتنوع بالعبارة، وهو معروف عند المحدثين، أو لما وقع بينهما من خلاف، وهذا يدل على خلق رفيع في الإمام البخاري، وعلى الرغم مما حصل بينهما من خلاف روى عنه ولم ينل منه بكلمة، يضاف إلى ذلك أن الذهلي كان إماماً حافظاً، فلا مطعن في إخفاء اسمه.

## الهوامش:

1. انظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956م، (6 / 86)، وانظر: الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: 817هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م، (ص: 546)
2. انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين (المتوفى: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، 1406 هـ - 1986 (ص: 73، 74)
3. انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، (1 / 256)
4. انظر: ابن الصلاح (ص: 73، 74)
5. انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422 هـ (ص: 104)
6. انظر: العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى: 806هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن

أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ، كَيَّ لَا يُعْرَفُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ قَاصِدًا الْإِيهَامَ، فَمَجْرَدُ الرَّوَايَةِ عَن شَخْصٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا يَعْدُ تَدْلِيْسًا، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّنْوِيْعِ وَالتَّفْنِنِ بِالْعِبَارَةِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَجْرٍ: أَنَّ أَبَا دَاوُدَ كَانَ يَرْوِي عَن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى فَيَنْسِبُ أَبَاهُ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ أَيْضًا، فَيَقُولُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ<sup>(114)</sup>.

- ثانياً: لقد ذكر العلماء الأسباب الحاملة لتدليس الشيوخ وملخصها: كَوْنُ شَيْخِهِ الَّذِي غَيَّرَ سَمْتَهُ غَيْرَ ثِقَّةٍ، أَوْ كَوْنُهُ مُتَأَخَّرَ الْوَفَاةِ قَدْ شَارَكَهُ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ جَمَاعَةٌ دُونَهُ، أَوْ كَوْنُهُ أَصْغَرَ سِنًا مِنَ الرَّأْوِي عَنْهُ، أَوْ كَوْنُهُ كَثِيرَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ فَلَا يُحِبُّ الْإِكْتِمَارَ مِنْ ذِكْرِ شَخْصٍ وَاحِدٍ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(115)</sup>، وكل هذه الأسباب لا تنطبق على ما رواه البخاري عن الذهلي.

- ثالثاً: لقد ذكر كثير من العلماء أن السبب في صنيع البخاري في روايته عن الذهلي بهذه الطريقة، هو ما وقع بينهما من خلاف<sup>(116)</sup>، وعلى فرض صحة هذا الأمر، فإن ذلك لا يعد مطعنا في الإمام البخاري، ولا يلحقه منه لوم أو عتاب، بل يدل على خلق عظيم في الإمام البخاري، حيث أنه على الرغم مما وقع بينهما، روى عنه، ولم ينل منه ولو بكلمة واحدة.

- وقد أشار إلى هذا المعنى السخاوي فقال: «إِنَّهُ لَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مَا عُرِفَ فِي مَحَلِّهِ؛ بَحِثَ مَعَ الذُّهْلِيِّ أَصْحَابَهُ مِنَ الْحُضُورِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَنْعٍ لِلْبُخَارِيِّ مِنَ التَّخْرِيجِ عَنْهُ؛ لَوْفُورِ دِيَانَتِهِ وَأَمَانَتِهِ وَكُونِهِ عَزْرَهُ فِي نَفْسِهِ بِالتَّأْوِيلِ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِهِ، أَنْ يَكُونَ كَأَنَّهُ بَتَّعِدِيلِهِ لَهُ صَدَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَأَخْفَى اسْمَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ<sup>(117)</sup>».

- رابعاً: الإمام البخاري ينفي عن نفسه تهمة التدليس، كما مر بنا سابقاً عند الحديث عن تدليس الإسناد، وقد كان نفيه عاماً، يشمل تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

- خامساً: يضاف إلى ذلك ما التزم به الإمام البخاري في كتابه ألا يخرج فيه إلا الصحيح، حيث قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر<sup>(118)</sup>، وقد تلقى العلماء كتابه بالقبول، ولم يسبق لأحد من العلماء السابقين للذهبي أن اتهم البخاري صراحة بالتدليس، غير ابن منده الذي اتهمه بتدليس الإسناد، وقد رد عليه معظم العلماء السابقين، وأثبتوا بطلان قوله كما ذكرنا، بل إن الذهبي نفسه لم يعد ذلك مطعنا في البخاري، حيث قال في موضع آخر: قد يؤدي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة، فيرد خبره الصحيح، فهذه مفسدة، ولكنها في غير (جامع البخاري) ونحوه، الذي تقرّر أن موضوعه للصالح<sup>(119)</sup>.

- سادساً: وعلى فرض التسليم بأن ما قام به البخاري بتدليس، فإنه ليس مما يذم، فقد فرق العلماء بين تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، فتدليس الشيوخ يختلف باختلاف غرضه، فمنهم من يدلس شيخه لكونه ضعيفاً، أو متروكاً، حتى لا يعرف ضعفه، إذا صرح باسمه، ومنهم من يفعل ذلك لكونه كثير الرواية عنه، كي لا يتكرر ذكره كثيراً، أو لكونه متأخر الوفاة، قد شاركه فيه جماعة، فيدلسه للأغراب، أو لكونه أصغر منه، أو لشيء بينهما، كما وقع للبخاري مع الذهلي، وكلها سوى النوع الأول أمره خفيف وقد يسمح بذلك جماعة من الأئمة وأكثر منه الحافظ الخطيب في كتبه، وليس

- محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1389هـ/1969م، (ص: 96)، وانظر: العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي (المتوفى: 761هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407 – 1986، (ص: 101)
7. التقييد والإيضاح (ص: 95)
8. انظر: ابن الصلاح (ص: 73، 74)
9. انظر: المرجع السابق (ص: 74)
10. انظر: العراقي (ص: 97)
11. انظر: ابن الصلاح (ص: 74)
12. المرجع السابق
13. انظر: العراقي (ص: 100)
14. المرجع السابق
15. انظر: السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (المتوفى: 902هـ) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي،، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ – 2003م، (1 / 229)
16. انظر: العلائي (ص: 97)
17. انظر في ترجمته: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (المتوفى: 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ – 2002م، (2 / 322)، و المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (المتوفى: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1403هـ – 1983م، (24 / 430)، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ) سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ / 1985، (10 / 79)، الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ – 1998م، (2 / 104)، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري،، دار الفكر، (477)، ابن حجر، تهذيب التهذيب،، دار الفكر – بيروت، ط1، 1404هـ – 1984م، (9 / 53)
18. انظر: الخطيب البغدادي (2 / 324)، وابن حجر، هدي الساري (477)
19. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (2 / 104)
20. انظر: الذهبي، السير (10 / 84)
21. انظر: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ – 1995م، (52 / 57)، وانظر: الذهبي، السير (10 / 84)
22. ابن حجر، هدي الساري (478)
23. انظر: الخطيب البغدادي، (2 / 327)، ابن عساكر، (52 / 72)، ابن حجر: هدي الساري (7)
24. انظر: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: 676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، (1 / 74)، وانظر: ابن حجر، هدي الساري (7)
25. انظر: الخطيب البغدادي (2 / 327)
26. المرجع السابق
27. ابن حجر، هدي الساري (489)
28. انظر: النووي (1 / 74)، ابن حجر، هدي الساري (489)
29. انظر: ابن حجر، هدي الساري (485)
30. انظر: الخطيب البغدادي (2 / 324)
31. انظر في ترجمته: الخطيب البغدادي (4 / 656)، الذهبي، تذكرة الحفاظ 2/87،، الذهبي، السير (12 / 273)، المزي (26 / 617)، ابن حجر، التهذيب (9 / 511)
32. الذهبي، السير (12 / 273)
33. انظر: الخطيب البغدادي (4 / 656)
34. المرجع السابق
35. المرجع السابق، وانظر: ابن حجر، التهذيب (9 / 515)
36. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد الدارمي البُستي (المتوفى: 354هـ)، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ط1، 1393 هـ 1973م، (9 / 115)
37. انظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: 327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952م، (8/125)
38. انظر: ابن حجر، التهذيب (9 / 515)
39. انظر: المرجع السابق
40. الذهبي، السير (12 / 274)
41. انظر: ابن حجر، هدي الساري 490
42. انظر: الخطيب البغدادي (2 / 352)
43. انظر: ابن حجر، هدي الساري 490
44. انظر: الخطيب البغدادي (2 / 354)
45. انظر: المرجع السابق، وانظر: ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، (1/278)
46. انظر: الجياني، أبو علي الحسين بن محمد الغساني (المتوفى: 498هـ)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقيق: محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المغرب، 1418هـ 1997م، (524)، وانظر: ابن حجر، التهذيب 9/512
47. انظر: الكلاباذي، أحمد بن محمد أبو نصر البخاري (المتوفى: 398هـ)، رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات)، تحقيق عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت ط1، 1407 (2 / 687)، وانظر: الباجي، سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1406هـ – 1986م، (2/688) 586
48. انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد

68. البخاري، كتاب تفسير القرآن، بَابُ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ 6 / 93 (4729)
69. انظر: الجياني (ص: 559)
70. مسلم، ابن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261 هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، 4 / 2147 (2785)
71. الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم (المتوفى: 360 هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1 / 68 (192)
72. لبخاري، كتاب تفسير القرآن، بَابُ ﴿وَإِنَّ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ 6 / 124 (4807)
73. انظر: الجياني (ص: 562)
74. البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة 9 / 11 (6908)
75. انظر: الجياني (ص: 566)
76. انظر: ابن حجر، فتح الباري 12 / 251
77. البخاري، كتاب كفارات الأيمان، باب الكفارة قبل الحنث وبعده 8 / 147 (6722)
78. انظر: الجياني (ص: 563)
79. ابن حجر، فتح الباري (11 / 614)
80. البخاري، كتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حمى 8 / 159 (6785)
81. ابن حجر، فتح الباري 12 / 85
82. انظر: الطحان، د. محمود، تيسير، مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1431هـ، 2010م، (ص: 258)
83. انظر: القاري، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (المتوفى: 1014 هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، (ص: 649)
84. انظر: الجياني (ص: 3)
85. انظر: ابن حجر، هدي الساري 222
86. البخاري، كتاب الجنائز، باب الأمر بإتباع الجنائز 2 / 71 (1240)
87. (ص: 539)
88. البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة 4 / 111 (3210)
89. ابن مندّه، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدى (المتوفى: 395 هـ)، التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط1، 1423 هـ - 2002 م، 1/149 (36)
90. انظر: ابن العجمي، برهان الدين الحلبي (المتوفى: 841 هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م، (ص: 49)، وانظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852 هـ)، طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، تحقيق: د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1403 - 1983، (ص: 24)، العراقي (ص: 34)، السعدي، حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي (المتوفى: 1418 هـ)
- السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413 هـ - 1993 م، 19/342
49. انظر: ابن حجر، التهذيب 9/516
50. البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256 هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، ط3، بيروت 1407 هـ - 1987 م، كتاب الأحكام، بَابُ الْحَاكِمِ يَحْكُمُ بِالْقِتْلِ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ 9 / 65 (7155)
51. الترمذي، محمد بن عيسى (المتوفى: 279 هـ)، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395 هـ - 1975 م، كتاب المناقب - باب مناقب قيس بن سعد 5 / 690 (3850)
52. البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم 3 / 35 (1952)
53. انظر: المزي 25 / 156
54. ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي النيسابوري (المتوفى: 307 هـ)، المنتقى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط1، 1408 - 1988، 237 (943)
55. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (المتوفى: 311 هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 3 / 271 (2052)
56. أَبِي عِلَامَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَقِيلَ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُ، وَهِيَ الْمَرَّةُ مِنَ السَّعْتِ: الْأَخْذُ. انظر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (المتوفى: 606 هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت، 1408 هـ - 1988 م، (2 / 375)
57. البخاري، كتاب الطب، باب رقية العين 7 / 132 (5739)
58. انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، 10 / 201
59. البخاري، كتاب التوحيد، بَابُ كَلَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ 9 / 147 (7511)
60. انظر: ابن حجر، فتح الباري 13 / 476
61. أي لا يُعْرَفُ رَامِيهِ. انظر: ابن الأثير (3 / 350)
62. البخاري، كتب الجهاد والسير، باب من أتاه سهم غرب 20/4 (2809)
63. انظر: الجياني (ص: 561)، وانظر: ابن حجر، فتح الباري 26/6
64. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (المتوفى: 311 هـ)، التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط5، 1414 هـ - 1994 م، (2 / 872)
65. البخاري، كتاب المغازي، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد 5 / 144 (4273)
66. انظر: الجياني (ص: 562)
67. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن مُعَبَّد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستِي (المتوفى: 354 هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414 هـ - 1993 م، 16 / 139 (7174)

## المصادر والمراجع:

- التديليس والمدلسون، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (7 / 92)
91. (ص: 34)
92. انظر: ابن العجمي (ص: 49)
93. انظر: السيوطي (1 / 423)
94. انظر: الكلاباذي، (2 / 687)
95. انظر: الذهبي، السير (10 / 10)
96. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط1، 1412هـ، (ص: 50)
97. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1382هـ - 1963م، (2 / 442)
98. العراقي (ص: 34)
99. انظر: هدي الساري (ص: 17)
100. المرجع السابق
101. ابن حجر، نزهة النظر (ص: 99)
102. انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط1، 1405، (2 / 9-10)
103. المرجع السابق
104. ابن حجر، التهذيب 9 / 146
105. انظر: ابن حجر، فتح الباري 614 / 11
106. انظر: ابن حجر، هدي الساري 222
107. انظر: الباجي 693-616 / 2
108. انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1406هـ - 1986 (ص: 472)
109. ابن حجر، التهذيب 9 / 96
110. انظر: التقريب (ص: 514)
111. انظر: التقريب (ص: 500)
112. انظر: ابن حجر، هدي الساري (ص: 236)
113. المرجع السابق
114. انظر: ابن حجر، فتح الباري 10 / 201
115. انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 74)
116. انظر: العلائي (ص: 103)
117. (1 / 239)
118. انظر: ابن حجر، هدي الساري 7
119. انظر: الذهبي في الموقظة (ص: 50)
120. انظر: العلائي (ص: 103)
1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: 327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952م
2. ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت
3. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (المتوفى: 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت، 1408هـ - 1988م
4. ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي النيسابوري (المتوفى: 307هـ)، المنتقى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط1، 1408 - 1988
5. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد الدارمي البُستي (المتوفى: 354هـ)، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ط1، 1393هـ - 1973م
6. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن مُعَبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1414هـ - 1993م
7. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ
8. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفكر
9. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط1، 1405
10. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر - بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م
11. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتديليس)، تحقيق: د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1403 - 1983
12. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفكر
13. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1406 - 1986
14. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط5، 1414هـ - 1994م
15. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين (المتوفى: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، 1406هـ - 1986

16. ابن العجمي، برهان الدين الحلبي (المتوفى: 841هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م
17. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت
18. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م
19. ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدوي (المتوفى: 395هـ)، التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط1، 1423 هـ - 2002 م
20. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956 م
21. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1406 هـ - 1986 م
22. البخاري، محمد بن إسماعيل (المتوفى: 256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، ط3، بيروت 1407 هـ - 1987 م
23. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395 هـ - 1975 م
24. الجياني، أبو علي الحسين بن محمد الغساني (المتوفى: 498هـ)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقيق: محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، المغرب، 1418 هـ - 1997 م
25. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (المتوفى: 463هـ)، تاريخ بغداد تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2002 م
26. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413 هـ - 1993 م
27. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998 م
28. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م
29. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412 هـ
30. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1382 هـ - 1963 م
31. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (المتوفى: 902هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424 هـ - 2003 م
32. السعدي، حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي (المتوفى: 1418هـ)، التذليل والمدلسون، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة
33. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة
34. الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم (المتوفى: 360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة
35. الطحان، د. محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1431 هـ - 2010 م
36. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى: 806هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1389 هـ / 1969 م
37. العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي (المتوفى: 761هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407 - 1986 م
38. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: 817هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م
39. القاري، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (المتوفى: 1014هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت
40. الكلاباذي، أحمد بن محمد أبو نصر البخاري (المتوفى: 398هـ)، رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والساد)، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407 م
41. المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (المتوفى: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1403 هـ - 1983 م
42. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: 676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت
43. النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261 هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.